

دورة إدارة الأصول والخصوم ومخاطر الميزانية في البنوك

18 – 22 أكتوبر 2026

الدوحة





دورة إدارة الأصول والخصوم ومخاطر الميزانية في البنوك

المرجع: 13238_81 التاريخ: 18 - 22 أكتوبر 2026 المكان: الدوحة الرسوم: GBP 4300

ملخص البرنامج

إدارة الأصول والخصوم ومخاطر الميزانية في البنوك دورة تدريبية تمتد 5 أيام موجهة إلى القيادات المصرفية على المستوى الاستراتيجي، ويخرج منها كل مشارك باستراتيجية للميزانية العمومية وإطار لحدود المخاطر يعرضان على لجنة الأصول والخصوم في مؤسسته. فدورات أسعار الفائدة وسلوك الودائع وظروف التمويل قد تغير الهوامش والسيولة أسرع مما تراجعته كثير من اللجان. ويربط البرنامج مخاطر أسعار الفائدة والسيولة والتسعير الداخلي للأموال والتحوط في رؤية واحدة محكومة للميزانية. تقدم هذا البرنامج في إدارة الأصول والخصوم مارس للتدريب المملكة المتحدة.

المبررات المؤسسية

المصارف التي تدير أصولها وخصومها في جزر منفصلة لا تكتشف عدم التطابق إلا حين تنضغط الهوامش أو تخرج الودائع. أما المؤسسات التي تحدد فيها لجنة الأصول والخصوم شوية واضحة للمخاطر، وتسعر التمويل داخليا، وتختبر الميزانية أمام سيناريوهات حادة، فتحمي أرباحها ورأس مالها.

- استقرار هامش صافي الفائدة: يتحسن حين يقاس عدم تطابق إعادة التسعير ومخاطر الأساس وبتدار ضمن حدود معتمدة.
- متانة التمويل: تتعزز حين يتوافق مزيج التمويل واحتياجات السيولة وخطة التمويل الطارئ مع نتائج اختبارات الضغط.
- انضباط التسعير: يرتفع حين يحمل التسعير الداخلي للأموال وحدات الأعمال التكلفة الحقيقية للسيولة ومخاطر أسعار الفائدة.

المبادئ والأساس المعرفي

- معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي: تؤطر قياس حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وصافي دخل الفوائد في الجلسة 2.
- مبادئ لجنة بازل للإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها: توجه حوكمة السيولة واختبارات الضغط والتمويل الطارئ في الجلسة 3.
- نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر ضمن إطار Basel III: تحددان مقاييس السيولة قصيرة الأجل والهيكلية التي تدار في الجلستين 3 و5.
- تحليل الفجوة والمدة: يوفر الأساس التحليلي لتقييم عدم تطابق إعادة التسعير والاستحقاق بدءا من الجلسة 1.



المشاركون المستهدفون

- التنفيذيون الأعضاء في لجنة الأصول والخصوم أو رؤسائها.
- القادة المسؤولون عن استراتيجية التمويل واحتياطات السيولة ومراكز أسعار الفائدة.
- كبار المديرين الذين يحددون أسعار التحويل الداخلي ومقاييس ربحية خطوط الأعمال.
- رؤساء المخاطر الذين يقترحون حدود الميزانية ويرفعون التجاوزات إلى مجلس الإدارة.

يخدم البرنامج المصارف التجارية والإسلامية، ومؤسسات تمويل التنمية، وإدارات الخزينة، والإدارات المركزية للمالية والمخاطر.

مخرجات التعلم

1. سيكون المشاركون قادرين على تشخيص عدم تطابق إعادة التسعير والاستحقاق ومخاطر الأساس في الميزانية المصرفية.
2. سيكون المشاركون قادرين على قياس مخاطر أسعار الفائدة من خلال حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية وصافي دخل الفوائد.
3. سيكون المشاركون قادرين على تقييم مراكز السيولة مقابل نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر وسيناريوهات الضغط الداخلية.
4. سيكون المشاركون قادرين على بناء منهج للتسعير الداخلي للأموال يعكس تكلفة السيولة ومخاطر أسعار الفائدة.
5. سيكون المشاركون قادرين على تبرير الافتراضات السلوكية للودائع غير محددة الأجل والسداد المبكر للقروض.
6. سيكون المشاركون قادرين على ترتيب أولويات إجراءات التحوط والميزانية ضمن شهية المخاطر التي تقرها لجنة الأصول والخصوم.

هيكل البرنامج

اليوم 1: استراتيجية إدارة الأصول والخصوم وحوكمة اللجنة

من يملك قرار الميزانية، ومن أين تنشأ مخاطرها الهيكلية؟

- تفويض لجنة الأصول والخصوم وعضويتها وصلاحيات القرار
- بيانات شهية مخاطر الميزانية
- تحليل فجوة إعادة التسعير وسلم الاستحقاقات
- فجوة المدة ومخاطر الأساس
- حزم المعلومات الإدارية المقدمة إلى اللجنة



اليوم 2: مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي

ما مدى حساسية الأرباح والقيمة الاقتصادية لتحركات أسعار الفائدة؟

- حساسية القيمة الاقتصادية لحقوق الملكية
- محاكاة صافي دخل الفوائد
- سيناريوهات صدمات الأسعار ومنحنى العائد
- النمذجة السلوكية للودائع غير محددة الأجل
- افتراضات السداد المبكر للقروض والسحب المبكر للودائع

اليوم 3: مخاطر السيولة واستراتيجية التمويل

هل يستطيع المصرف سداد مستحققاته في الظروف المعتادة وظروف الضغط؟

- مكونات نسبة تغطية السيولة
- نسبة صافي التمويل المستقر والتمويل الهيكلي
- اختبارات ضغط السيولة وأفاق الصمود
- خطة التمويل الطارئ ومؤشرات الإنذار المبكر
- تركيز مصادر التمويل وتنويعها

اليوم 4: التسعير الداخلي للأموال وتحوط الميزانية

كيف تسعر المخاطر داخليا وتخفف من خلال السوق؟

- أساليب التسعير الداخلي للأموال ومنحنياته
- توزيع علاوة السيولة على خطوط الأعمال
- مبادلات أسعار الفائدة لتحوط الدفتر المصرفي
- فاعلية التحوط ومراقبة الحدود
- الموازنة بين رأس المال والربحية في قرارات الميزانية

اليوم 5: تطبيق حوكمة مخاطر الميزانية

كيف تجمع قرارات الفائدة والسيولة والتسعير في استراتيجية واحدة للجنة الأصول والخصوم؟



- تشخيص ميزانية مؤسسة أحد المشاركين
- محاكاة متكاملة لضغط أسعار الفائدة والسيولة
- تمرين قرارات اللجنة تحت ضغط الهوامش
- تصميم إطار الحدود وآليات التصعيد
- عرض استراتيجية الميزانية للجنة الأصول والخصوم

المنهجية

يقوم البرنامج على المحاكاة، إذ يدير المشاركون ميزانية مصرف نموذجي عبر جولات متتالية، ويتخذون قرارات اللجنة في التسعير والتمويل والتحوط مع تغير أسعار الفائدة وسلوك المودعين. وتستمد الحالات من الصيرفة الفردية وصيرفة الشركات والصيرفة الإسلامية.

- نشاط مقترح: إعداد تقرير فجوة إعادة التسعير من ميزانية نموذجية.
- نشاط مقترح: تشغيل سيناريو يجمع صدمة في أسعار الفائدة وسحبا واسعا للودائع.
- نشاط مقترح: تحديد أسعار التحويل الداخلي لمنتج إقراض جديد.

المخرج الختامي

يعد كل مشارك استراتيجية للميزانية العمومية وإطارا لحدود المخاطر لمؤسسته، يتضمنان شهية المخاطر، وحدود أسعار الفائدة والسيولة، والافتراضات السلوكية الرئيسية، ومبادئ التسعير الداخلي، وإرشادات التحوط، وجدولا لاختبارات الضغط، جاهزين للنقاش في الاجتماع التالي للجنة الأصول والخصوم.

الأسئلة الشائعة

هل تناسب دورة إدارة الأصول والخصوم ومخاطر الميزانية التنفيذيين الجدد في لجنة الأصول والخصوم؟

نعم، فهي تناسب مديري الخزينة والمديرين الماليين ورؤساء المخاطر والأعضاء الجدد في اللجنة، وتفترض خبرة مصرفية عليا دون اشتراط خبرة سابقة في النمذجة.

ما المعايير التي تقوم عليها إدارة الأصول والخصوم ومخاطر الميزانية؟

تستند إلى معايير لجنة بازل بشأن مخاطر أسعار الفائدة في الدفتر المصرفي، ومبادئها للإدارة السليمة لمخاطر السيولة، ونسبتي تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر ضمن إطار Basel III.



كيف تستخدم استراتيجية الميزانية المعدة للجنة الأصول والخصوم في العمل؟

تعود باستراتيجية وإطار حدود يمكن للجنة الأصول والخصوم مناقشتها واعتمادها ومتابعتها.

بم تختلف إدارة الأصول والخصوم ومخاطر الميزانية عن برامج الخزينة العامة؟

تتناول الميزانية المصرفية بأكملها، فتربط مخاطر أسعار الفائدة وتنظيم السيولة والتسعير الداخلي للأموال وحوكمة اللجنة، في حين تركز برامج الخزينة العامة على النقد والمدفوعات في الشركات.